

دراسة تحليلية تقييمية لأداء واتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016

Evaluation of the performance and trends of public expenditure in the Algerian economy for the period 1990-2016

أحمد نصير¹، نذير غانية²¹جامعة الوادي، necir-ahmed@univ-eloued.dz²جامعة الوادي، nadhir-ghaniania@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 19/12/2019

تاريخ القبول: 25/11/2019

تاريخ الاستلام: 10/06/2019

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم وتحليل الإنفاق العام للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016 في ظل البرامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال جهود التعديل المبذولة خلال مرحلة الإنكماش الاقتصادي خصوصا في مراقبة النفقات العامة باعتماد الصرامة، سواء على مستوى نفقات التسيير والنفقات المتعلقة بتجهيز وتمويل المؤسسات خلال الفترة 1990-1999، أما الفترة 2001-2014 تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية، إلا ان التأثير الواضح للأزمة النفطية 2014 اثر على نمو الإنفاق العام وبدا واضح وجلي من خلال القرارات المتخذة من طرف السلطات الحكومية بتشديد الإنفاق العام.

كلمات مفتاحية: البرامج الإصلاحية، الاقتصاد الجزائري، الإنفاق العام، الأزمة النفطية.

تصنيف JEL: O42, E42, C50

Abstract:

The study aims at evaluating and analyzing the public expenditure in the Algerian economy for the period 1990-2016 under the economic reform programs through the adjustment efforts exerted during the period of economic contraction, especially in the control of public expenditures by adopting rigor, both at the level of administrative expenses and expenses related to the processing and financing of institutions during the period 1990 In the period 2001-2014, the policy of spending in Algeria during this period was characterized by the growth of public spending and the high rates of expenditure, both management expenses and processing expenses. The policy at this stage is called expansionary expansion policy, The end of 2014 affected the growth of public expenditure and appeared clear and clear through the decisions taken by the government authorities to rationalize public spending.

Keywords: Correctional Programs; Algerian economy; public expenditure; The oil crisis.

Jel Classification Codes::C50, E42, O42

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'évaluer et d'analyser les dépenses générales de l'économie algérienne pour la période 1990-2016 au titre des programmes de réforme économique, à travers les efforts d'ajustement déployés pendant la période de contraction économique, notamment dans le contrôle des dépenses publiques en adoptant une rigueur, tant au niveau des dépenses administratives que des dépenses liées au traitement et au financement des institutions en 1990 Au cours de la période 2001-2014, la politique des dépenses en Algérie au cours de cette période a été caractérisée par la croissance des dépenses publiques et par les taux élevés de dépenses, tant en frais de gestion qu'en frais de traitement. La politique à ce stade est appelée politique d'expansion expansionniste. 2014 effet du pétrole sur la croissance des dépenses publiques, et il semblait clair et évident à travers les décisions prises par les autorités gouvernementales de rationaliser les dépenses publiques.

Mots-clés: Programmes de réforme; économie algérienne; dépenses publiques; crise pétrolière.

Codes de classification de Jel: :C50, E42, O42

1. مقدمة:

تعد النفقات العامة أداة رئيسية ضمن أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول لاسيما النامية للتأثير في النشاط الاقتصادي، كما أيضا مؤشرا على دور الدولة وتوجهاتها في النشاط الاقتصادي، حيث ترسم حدود الدور الذي تروم الحكومة أن تلعبه لتوجيه ذلك النشاط بما ينسجم والأهداف العامة التي يتم اعتمادها، وبالتالي فإن استقرار معطيات النمو والاستقرار لاسيما عبر تحليل هيكل النفقات العامة و اتجاهاتها يعد مدخلا مهما في تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في الوصول إلى أهدافها. إذ أن مديات نجاحها في تحقيق هذه الأهداف يؤثر بشكل كبير على مرتكزات الاقتصاد الحالية وتطوراتها المستقبلية.

إن أهمية النفقات العامة لم تعد تتمثل في الجانب الكمي (حجم النفقات) فقط، وإنما تعدتها لتأخذ الجوانب النوعية (هيكل النفقات) هي الأخرى المساحة المطلوبة من الإهتمام، مما أضاف بعدا آخر في التحليل المالي وذلك لدورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية، مما شجع العديد من الباحثين في ولوج هذا المجال، وصولا إلى تقييم سياسة فاعلية الإنفاق العام.

1.1 اشكالية الدراسة: من خلال مما سبق نطرح الإشكال:

ماهي اتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016؟، وماهي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بعد الأزمة النفطية في تمويل الإنفاق العام؟.

1.2 فرضيات الدراسة: وللإجابة عن هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ تمثلت جهود التعديل المبذولة خلال مرحلة الإنكماش الاقتصادي خصوصا في مراقبة النفقات العامة بإعتماد الصرامة سواء على مستوى نفقات التسيير أو النفقات المتعلقة بتجهيز وتمويل المؤسسات العمومية، وشمل تقليص نفقات التسيير أساساً المرتبات والأجور باعتبارها تشكل الجزء الأهم للنفقات الجارية خلال الفترة 1990-1999؛
- ✓ تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر الفترة 2000-2012 بنمو الإنفاق العام وإرتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية؛
- ✓ هناك إجراءات متخذة قامت بها الحكومة الجزائرية بعد الأزمة النفطية 2014 لترشيد النفقات العامة.

1.3 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم لأداء واتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- ✓ إبراز الإطار النظري للإنفاق العام أثاره وأهم نظريات المفسرة للإنفاق العام؛
- ✓ تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية، ومحاولة التعرف على هيكل وواقع السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر وأهدافها التنموية؛
- ✓ التحليل الاقتصادي لهيكل النفقات العامة وتطورها في الجزائر خلال الفترة 1990-2016؛
- ✓ إبراز الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في ترشيد النفقات العامة بعد الأزمة النفطية 2014.

1.4 أهداف الدراسة: لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، إعتدنا على مناهج تستجيب لدراسة، ويأتي على رأسها: المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، بالإضافة إلى المنهج التطبيقي الموظف في التحليل.

2. الخلفية النظرية للإنفاق العام

ترجع أهمية النفقات العامة لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين برنامج الحكومة في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها لتلبية للحاجيات العامة.

1.2 تعريف النفقة العامة:

يمكن تعريف النفقات العامة بأنها: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة؛ بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة (الأشقر، 2002، صفحة 186).

1.2.2 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: تؤثر النفقات العامة في عدة مجالات اقتصادية منها:

1.2.2.1 تأثير النفقات على الإستهلاك: يمكن للنفقات العامة أن تزيد الإستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن تزيد إستهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون أجورا، تذهب إلى الإستهلاك (نجار، 1999، صفحة 28).

2.2.2 تأثير الإنفاق العام على الإنتاج: تتجلى هذه الآثار في أن النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية تؤدي بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري، تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، وتؤدي النفقات العامة الإجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية، ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الإجتماعية إلى زيادة الناتج الوطني وزيادة المقدرة الإنتاجية، وتؤدي أيضاً النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة وتحقيق الإستقرار، إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية (لعجال، 2017، صفحة 5)، كما تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي إرتفاع مقدرتها الإنتاجية.

3.2.2 التأثير على توزيع الدخل: حيث أن النفقات العامة على الخدمات والمشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المنخفض، تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل، حيث تموّل هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخل المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخل المنخفضة.

4.2.2 التأثير في مجال مكافحة البطالة: زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف، واستيعاب بعض العاطلين عن العمل (لعجال، 2017، صفحة 6).

3.2 النظرية المفصلة للإنفاق العام: لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق العام، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص، كما أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للنفقات العامة، وعلاقته بمكونات الاقتصاد القومي ونموه، ففي معظم نظريات النمو الاقتصادي أهملت الإنفاق العام، وأسقطته من حسابها كلية إما بدمجه مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي (SEMEDO, 2007, p. 124).

وإذا كانت النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة، فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة إيجابية في هذا المجال ومن أهمها دراسة الاقتصادي الألماني "Adolphe Wagner" سنة 1892، وتلتها دراسة من قبل الأستاذين "Peacock and Wiseman" في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961، والتي أعطت أهمية كبيرة للصدّات غير متوقعة التي تواجه إقتصاد دولة ما، مثل (الحروب، اختلافات كبيرة في الإنتاجية، والبطالة الهيكلية)، بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة، وفيما يلي شرح لهذه النظريات:

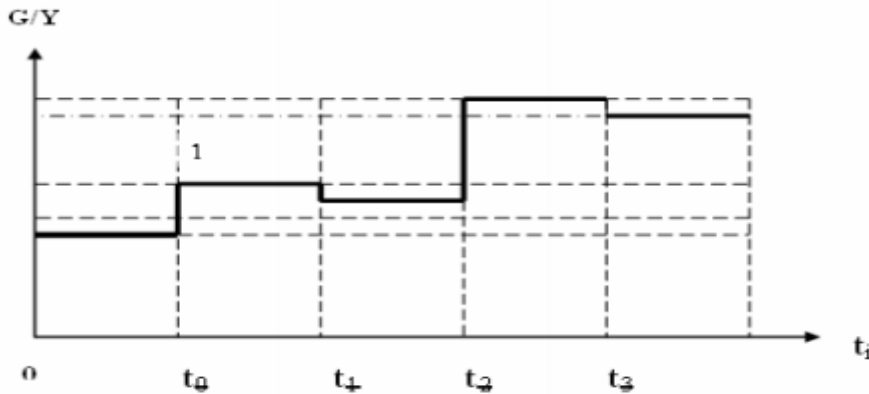
1.3.2 قانون فاقنر "Adolphe Wagner":

اهتم الاقتصادي "Adolphe Wagner" بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة خلال القرن 19، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي بـ "قانون فاقنر" "Loi de Wagner" ووفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. فحجم القطاع العمومي يعرف عدة تحليلات، وحسب "A. Wagner" الذي ركز دراساته على دول أوروبية فإن ذلك يتم تحديده عن طريق التصنيع والنمو الناتج عن ذلك، والعمل على إيجاد العلاقة بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام (PIB) (عزة، 2015/2014، صفحة 41).

2.3.2 تفسير بيكوك - وايزمان "Peacock and Wiseman":

حاول الاقتصاديان تفسير ظاهرة تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن هذا الدور يتأثر بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين حيث قادتا إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ويفترض الاقتصاديان أن القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الإنفاق الحكومي تعتمد على عوامل كثيرة أهمها ردود أفعال الناخبين على معدلات وأنواع الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق العام، وبذلك يفترض التحليل بأن هناك مستوى معين من الضرائب بشكل قيديا على نمو الإنفاق العام، وعلى هذا فإن حجم الإنفاق العام يزداد بصورة متناسبة مع زيادة الإنفاق العام في الأوقات العادية، إلا أن هذا النمو المتزن في الإنفاق العام سوف يحتل في الأوقات التي يتعرض لها المجتمع إلى أزمات طارئة نتيجة زيادة الإنفاق العام اللازم لمواجهة من هذه الظروف ويتقبل رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الإنفاق الاستثنائي (الحميد، 2010، الصفحات 33-34)، إلا أنه يصبح من الصعب على الحكومة أن تجري تقليصا في الموازنة في الفترة التالية، وقد أطلق على انتقال مستوى الإنفاق والإيراد الحكومي إلى مستوى أعلى "أثر الاستبدال"، والشكل التالي يوضح ما سبق.

الشكل 1: أثر الاستبدال عند "Peacock and Wiseman" وتطور النفقات العامة خلال الآجال الطويلة



Source: Gervasio Semedo, (2001), économie des finances publiques, Ellipses édition marketing, Paris, p 216. (Semedo, 2001, p. 216)

إن نقطة الضعف الأساسية في تحليل بيكوك وايزمان كانت في إتخاذها صفة التعميم وإهماله خصوصية وإمكانية الدولة التي تقوم بالإنفاق، وعلى الرغم من أن هذا التحليل قام على الرغم من أن هذا التحليل قام على أساس دراسات إحصائية دقيقة تناولت الإنفاق العام في بريطانيا خلال الفترة 1891-1955.. والنتيجة التي تخلص إليها من خلال دراستنا لأهم تفسيرات زيادة حجم الدولة الاقتصادي هي أن زيادة الإنفاق العام لا تعني زيادة المنفعة العامة (الحميد، 2010، صفحة 34).

3. نظرة على واقع الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2016

رغم قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والرغبة في إجراء التغييرات خلال الفترة 1986-1989 كان من وراءها تحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي إلا أن الأوضاع بقيت على حالها، هذا ما أستوجب الاستنجد بالهيئات الدولية والمتمثلة في الصندوق النقد الدولي لمرافقة الدولة في إحداث التغييرات المناسبة، وهذا بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989 قامت الجزائر بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات خلال الفترة 1989-1994 مع الصندوق النقد الدولي. شرعت الجزائر منذ 2001 في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية التي تحققت بسبب ارتفاع أسعار النفط، تجسدت في تطبيق ثلاث برامج تنموية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي لفترة 2010-2014، بالإضافة المخطط التنموي الخماسي 2015-2019، حيث حدد الهدف الرئيسي لهذه البرامج في تحسين معدلات النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة.

1.3 السياسة الاقتصادية الكلية على الصعيد الداخلي 1990-1993:

منذ 1989 أعيد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض لسنة 1990، بحيث تحولت السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي كان يعتبر في نفس الوقت مجلس إدارة بنك الجزائر، وقد

حددت لها أهداف أساسية منها: امتصاص السيولة المفرطة في الاقتصاد الوطني من جهة، وجعل نمو عرض النقود متماشيا مع أهداف الإنتاج الإقتصادي من جهة أخرى. قدرت نسب السيولة في الإقتصاد الوطني بـ 91.56 سنة 1988، وقد أصبحت تقدر بـ 49% سنة 1992، وعليه نرى أن نتائج هذه السياسة بدت مقبولة لكن على الرغم من الإجراءات التي بذلت لتخفيض السيولة المفرطة، إلا أنها لم تستطع التحكم في التضخم، ويمكن تفسير ظهور هذه الموجة التضخمية بعدة أسباب من بينها: تحرير نظام الأسعار في نطاق سياسات تحرير الإقتصاد المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، بحيث عرف تحرير الأسعار قفزة كبيرة خلال سنة 1991 (بليمان، 2010، صفحة 111).

2.3 برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1998:

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الإقتصادي بنجاح، حررت الجزائر خطابا جديدا للنوايا تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام إتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من أيار 1995 إلى أيار 1998 (موسى، 2010، صفحة 132)، وتمثل أهداف والإطار الإقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي (قدي، 2005، صفحة 293):

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد إستيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%؛
 - ✓ مقارنة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
 - ✓ خفض العجز في الحساب الجاري الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة 94/95 إلى 2.2% سنة 97/98.
- ولقد تم تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم من خلال إدارة الطلب الكلي.

3.3 برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية. سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتتعلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية. وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية وهي (صالح، يومي 12/11 مارس 2016، صفحة 3):

- ✓ مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الإقتصاد الجزائري؛
 - ✓ إن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل؛
 - ✓ مستوى معيشة السكان، حيث كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية وتحرير الإقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.
- وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير قضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الإقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي. وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل (والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001،، صفحة 139).

فإن البرنامج يركز على المحاور الرئيسية التالية:

- ✓ إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- ✓ تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- ✓ سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

يمتد البرنامج على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004 والذي خصص له غلاف مالي مقدر بـ 525 مليار دينار جزائري، الذي يتمحور حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية كما يوضحه الجدول التالي (صالح، 2009/2010، صفحة 186):

الجدول 1: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة: مليار دج)

النسب	المبالغ	السنوات				القطاعات
		2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.2	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي ثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص: 139.

4.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك يعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004. وتعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها (بوعشة، 2013، الصفحات 13-14):

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تنم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- ✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي؛
- ✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛
- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحسين مستوى المعيشة؛

✓ تطوير الموارد البشرية و البني التحتية؛

✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و القدر بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج.

ويشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور كبرى (صالح، يومي 12/11 مارس 2016، الصفحات 6-7):

✓ تحسين ظروف معيشة السكان؛

✓ تطوير المنشآت الأساسية؛

✓ دعم التنمية الاقتصادية؛

✓ تطوير الخدمة العمومية؛

✓ تطوير تكنولوجيا الاتصال.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة يوضح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات

النشاط الاقتصادي، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005-2009، أبريل 2005، الجزائر، ص06(الأمة، أبريل 2005، صفحة 6)

5.3 برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتوصلت الديناميكية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21214 مليار دج (أو

ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما(مجلس، 2010، صفحة 1):

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل

130 مليار دولار؛

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

- يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:
- ✓ ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين؛
 - ✓ أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
 - ✓ مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014؛
 - ✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
 - ✓ تحسين التزويد بالمياه الشرب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية المياه البحر الجاري إنجازها؛
 - ✓ أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعدة متعددة الرياضات و 400 مسبح و أكثر من 200 نزل ودار شباب؛
 - ✓ وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.
- وخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص (مجلس، 2010، صفحة 2):
- ✓ أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات والموانئ؛
 - ✓ أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين المطارات؛
 - ✓ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم؛
 - ✓ ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل؛
- أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات المقبلة.
- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية(صالح، يومي 12/11 مارس 2016، الصفحات 10-11).

6.3 المخطط التنموي الخماسي 2015-2019:

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية منذ شهر سبتمبر 2014 فتراجع النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي بضلالها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل المخطط التنموي وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو... الخ.

إن المخطط الخماسي للتنمية رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز... الخ، يهدف إلى تحقيق:

- ✓ العمل على إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام، واستحداث مناصب الشغل؛
- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛

- ✓ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ إبلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- ✓ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض... الخ؛
- ✓ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل خدمة عمومية جيدة؛
- ✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

4. تحليل اتجاهات الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2016

1.4 اتجاهات سياسة النفقات العامة 1990-1999:

تمثلت جهود التعديل المبذولة خلال مرحلة الإنكماش الإقتصادي خصوصا في مراقبة النفقات العامة بإعتماد الصرامة سواء على مستوى نفقات التسيير أو النفقات المتعلقة بتجهيز وتمويل المؤسسات العمومية، وشمل تقليص نفقات التسيير أساساً المرتبات والأجور بإعتبارها تشكل الجزء الأهم للنفقات الجارية، كما إعتد إلغاء دعم أسعار المواد الإستهلاكية الأساسية كهدف لترشيد النفقات العامة، فعلى سبيل المثال حددت نسبة المرتبات والأجور من الناتج الداخلي الخام ب 9.1% لسنة 1996. (الجزائرية، 1996)

الجدول 3: يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 (مليار دج)

السنوات	النفقات الكلية	النفقات التسيير	النفقات التجهيز	النفقات الكلية من %PIB	النفقات التسيير من %PIB	النفقات التجهيز من %PIB
1990	142.50	96.90	45.60	25.7	17.47	8.22
1991	235.30	183.30	52.00	27.3	21.26	6.03
1992	308.70	236.10	72.60	28.7	21.96	9.75
1993	390.50	288.90	101.6	32.8	24.28	8.54
1994	461.90	344.72	117.17	31.1	23.17	7.87
1995	759.61	444.43	144.66	29.4	22.66	7.21
1996	724.61	550.60	174.01	28.2	21.42	6.77
1997	845.20	643.56	201.64	30.4	23.14	7.25
1998	875.74	663.86	211.88	30.9	23.45	7.48
1999	961.68	774.70	186.99	29.7	23.92	5.77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية للفترة 1990-1999

من خلال الجدول نلاحظ أن الإطار الذي تميزت به السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بنمو الإنفاق الكلي سواء في نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، رغم الجهود المبذولة لتقليصه، ففي الفترة 1990-1999 إنتقلت النفقات الكلية من 142.50 مليار دج في سنة 1990 إلى 961.68 مليار دج سنة 1999، أي بزيادة قدرها 819.18 مليار دج، مقارنة بالناتج الداخلي الخام من 25.7% في سنة 1990 إلى نسبة 29.7% سنة 1999.

أما فيما يخص نفقات التسيير فلقد بلغت 96.90 مليار دج في سنة 1990 فأنتقلت إلى 774.70 مليار دج سنة 1999، ومقارنة مع الناتج الداخلي الخام فإنها مثلت 17.47% سنة 1990 إلى نسبة 23.92% من الناتج الداخلي الخام أي بزيادة قدرها 6.45%، وترجع هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى إرتفاع كلفة تسيير الخدمات العمومية ونقص الإستثمارات.

وأما نفقات التجهيز فإن أعلى قيمة لها كانت سنة 1998 بقيمة 211.88 مليار دج أي بزيادة قدرها 166.28 مليار دج مقارنة بسنة 1990، وخلال سنة 1992 التي مثلت أكبر نسبة من الناتج الداخلي الخام والتي قدرت ب 9.75% هذه النسبة إنخفضت خلال الفترة 1993-1999 لتحقق سنة 1999 نسبة 5.77% أي إنخفاض بنسبة 11.74% مقارنة بسنة 1998، ويمكن

تفسير تراجع مستوى نفقات التجهيز خلال سنة 1999 إلى الإجراءات الحذرة التي أخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال سنة 1998، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا، ومثال ذلك ميترو الجزائر.

2.4 اتجاهات سياسة النفقات العامة 2000-2016:

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية. والجدول الموالي يمثل تطور النفقات العامة للفترة 2000-2012.

الجدول 4: يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 (مليار دج)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية من %PIB	نفقات التسيير من %PIB	نفقات التجهيز من %PIB
2000	1178.12	856.19	321.93	28.6	20.76	7.80
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3	22.8	8.45
2002	1550.65	1097.72	452.93	34.3	27.27	10.01
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.2	21.40	10.81
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.8	20.38	10.44
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.2	1166.50	10.69
2006	2453.01	1437.87	1015.14	29.0	17	12
2007	3108.6	1874.60	1407.26	34.55	19.73	14.81
2008	4191.10	2217.8	1973.3	37.83	20.02	17.82
2009	4214.5	2300.0	1946.3	42.11	22.98	19.44
2010	4466.90	2659.1	1807.9	37.12	22.09	15.02
2011	5853.60	3879.2	1974.4	40.42	26.78	13.63
2012	4608.3	2820.4	1787.9	40.94	25.05	15.88
2013	4646.2	3152.3	1493.9	41.2	24.1	14.68
2014	7153.2	4525.0	2628.2	43.1	23.2	12.62
2015	6125.4	4135.2	1990.2	44	22	13.25
2016	6254.3	4555.2	1599.1	44.2	20.3	15.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الجزائرية، التقرير السنوي 1990/1999، 2000)

(الجزائرية، التقرير السنوي 2008/2012، 2009)، (الجزائر، التقرير السنوي 2007/2000، 2008)

فالفتره 2000-2012 هي إمتداد للفتره السابقه وما يميز هذه الفتره هو الإتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصه لإنعاش النشاط الإقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العموميه (برامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001/2004، برنامج التنمية الفلاحية، وبرنامج إعادة إنجاز البنية التحتية التي دمرها زلزال بومرداس 2003 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009، وحققت النفقات الكلية سنة 2005 بمبلغ يقدر بـ 2052.04 مليار دج أي بزيادة قدرها 873.92 مليار دج، كما تمثل نسبة 20.76% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لتحقق نسبة 16.50% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، أي بإنخفاض قدره 4.26%.

ولقد قررت السلطات الجزائرية منذ بداية سنة 2005 عدم اللجوء إلى الإستدانة من الخارج، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للديون الخارجية، إن الجزائر ترصد الآن إمكانيات ضخمة لإنعاش تنميتها الإقتصادية، فإلى غاية سنة 2009 تم إنفاق حوالي 120 مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا، وتأتي هذه البرامج لتعزيز المكاسب المحققة خلال الفتره 1999-2003 حيث إستثمرت الدولة قرابة 30 مليار دولار من الأموال العموميه. وتميزت سنة 2012 بإرتفاع الإنفاق الكلي وبمعدلات مرتفعه نسبياً حيث إنتقلت من 4322.25 مليار دج في سنة 2009 إلى 4952.01 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة بمقدار 629.72 مليار دج. (صالح، يومي 11/12 مارس 2016، صفحة 8).

1.2.4 تطوّر نفقات التسيير: خلال الفترة 2003-2000 إرتفع حجم نفقات التسيير من 856.19 مليار دج في سنة 2000 إلى 112.76 مليار دج في سنة 2003، أي بزيادة بنسبة 31.13%، مقارنة بالناتج الداخلي الخام إنتقلت من 20.76% إلى 22.85% في سنة 2003، وقد نتج عن هذا النمو أساسا عن (والإجتماعي، 24، جوان 2003، صفحة 112):

✓ الإرتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية (+40%).

✓ إرتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيما فونال (+100%).

✓ إرتفاع فرع التحويلات الأخرى.

ولقد إستمرت في الإرتفاع سنة 2004 حيث بلغت 1251.06 مليار دج لتتخفّف سنة 2005 إلى 1245.13 مليار دج، أي إنخفاض بنسبة 0.47%، لترتفع في سنة 2006 إلى 1437.87 مليار دج. وخلال سنة 2012 بلغت نفقات التسيير 2820.4 مليار دج، والتي تمثل 25.05% من الناتج الداخلي الخام، ونتج عن هذا النمو أساسا عن إرتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التسيير بـ 6.3% في سنة 2006، كما إرتفعت منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم، التي لا تمثل كل واحدة منها سوى 6.3% من نفقات التسيير، بنسبة 14% و 21.8% على التوالي سنة 2006، أما النفقات الجارية فقد عرفت نفقاتها أعلى معدل نمو في سنة 2006 لتحقق مقدار 739.1 مليار دج، مما أدى إلى إرتفاع حصتها في نفقات التسيير (الجزائر، سنة 2006،، صفحة 96).

2.2.4 تطوّر نفقات التجهيز: الملاحظ من خلال الجدول أن نفقات التجهيز خلال الفترة 2009-2000 قد نمت بصورة مذهلة، حيث إنتقلت من 321.93 مليار دج سنة 2000 إلى 1946.3 مليار دج، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام إنتقلت من 7.80% إلى 19.44% خلال سنة 2009، إلا أنها إنخفضت سنة 2010 لتحقق 1807.9 مليار دج إلا أنها إرتفعت سنة 2011 لتحقق 1974.4 مليار دج، والتي مثلت 13.63% من الناتج الداخلي الخام إلا أنها إنخفضت سنة 2012 لتحقق 1787.9 مليار دج بإنخفاض قدره 186.5 مليار دج والتي مثلت 15.88% من الناتج الداخلي الخام.

5. الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في ترشيد النفقات العامة بعد الأزمة النفطية 2014

وصف الانخفاض في هذه الأسعار، من المعدلات القياسية بين عام 2011 ومنتصف عام 2014 والتي تجاوزت 100 دولار إلى أقل من 50 دولارا، بأنه التطور الاقتصادي الأهم لعام 2014. ولا شك أن مثل هذا التراجع يؤدي الى تدهور ميزان المدفوعات في الدول المصدرة للنفط كالجزائر، فكلما زاد اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط كان التأثير أشد؛ حيث تولد الخسائر في عائدات تصدير النفط عجزا شديدا في الموازنة، لأن أرباح النفط تصب في معظمها في حسابات الحكومة.

يعد النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأساس موارده المالية؛ إذ يشكلان نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي، و62% من عائدات الحكومة، و98% من مداخيل التصدير ومن غير المفاجئ أنه عندما تراجع أسعار النفط بأكثر من 50%، تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير. ولأن معظم الغاز الجزائري يباع وفق عقود مؤشر النفط، فإن سعره اقتضى عن كثب تغيير أسعار البترول، ولم تستطع صادرات الغاز أن تعدل كفة الميزان.

وبحسب صندوق النقد الدولي، استمر الإنفاق الحكومي بالارتفاع، واضعا السياسة المالية على درب غير مستدامة. وكانت المحصلة عجزا في الحساب الجاري للمرة الأولى في أكثر من 15 سنة. وتُفيد التوقعات بأن الجزائر بحاجة إلى أن يصل سعر النفط إلى 120 دولارا لكي تعدل ميزانيتها. وما زاد الوضع تعقيدا هو تراجع الإنتاج، ليس لأن مصادر النفط والغاز تتجه إلى نضوب في الجزائر، بل لأن بيئة الاستثمار غير مشجعة. وبالفعل، تراجع عائدات تصدير النفط والغاز من 70.6 مليارات عام 2012 إلى 65.3 مليار دولار أميركي عام 2013، مع أن أسعار النفط تجاوزت 100 دولار (كارول، 2015، صفحة 1).

تعمل الجزائر على تنويع مواردها المالية للخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة، نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة، حتى أنّها التجأت إلى التداين الخارجي بعد سنوات من غلق هذا الباب (التحرير، 2017، صفحة 1).

11.5 الافتراض الخارجي: في ختام زيارة سنوية لصندوق النقد الدولي للجزائر استمرت أسبوعين، قال رئيس بعثة الصندوق إلى الجزائر جان فرانسوا دوفان إنه يجدر بالحكومة الجزائرية دراسة خيار الافتراض الخارجي وتعديل نظام الدعم، للتكيف مع تراجع إيرادات النفط والغاز. واقترح أيضا "تيسيرا إستراتيجيا" للقواعد الحاكمة للاستثمار الأجنبي.

وفي نوفمبر الماضي، عادت الجزائر إلى الافتراض الخارجي، بعد 11 سنة من قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقف الاستدانة من الخارج، من أجل تمويل مشاريعها في ظل عجز خزنتها العامة، وأوقف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سنة 2005 الاستدانة من الخارج، وقرر الدفع المسبق للديون الخارجية بعد الزيادة المالية التي شهدتها البلاد جراء ارتفاع أسعار النفط. وتراجعت بذلك ديون الجزائر إلى نحو 4 مليارات دولار أمريكي في العام 2016 بعدما كانت في حدود 30 مليار دولار في 1999.

الجزائر ستضطر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي ما يعادل 5 مليارات دولار سنوياً ابتداء من السنة المقبلة وحملت الأشهر الأخيرة إشارات من الحكومة بإمكانية عودتها إلى الاستدانة الخارجية من جديد، بسبب تراجع دخل النفط إلى نحو الثلثين بين 2014 و2015، وتفاقم العجز في الميزانية إلى جانب تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة، حيث أعلن مدير ديوان الرئيس الجزائري والأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (ثاني قوة سياسية في الجزائر)، أحمد أويحيى، في نوفمبر 2016، أن الجزائر ستضطر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي ما يعادل 5 مليارات دولار سنوياً ابتداء من السنة المقبلة، وذلك إذا تواصل انهيار سعر برميل النفط (التحرير، 2017، صفحة 1).

وتعتمد الجزائر، العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، على عائدات النفط والغاز بنسبة كبيرة في موازنتها، كما أن المحروقات تمثل نسبة 96% من صادراتها. وانخفضت عائدات الجزائر من النفط والغاز سنة 2016 إلى حدود 27.5 مليار دولار بعد أن كانت 35.7 مليار دولار في 2015، وستين مليار دولار في 2014، بحسب التقديرات الأولية للحكومة.

2.5 سندات محلية: إلى جانب الافتراض من الأسواق العالمية تتجه الجزائر هذه السنة لجمع تمويلات عن طريق طرح سندات محلية بدون فوائد، وهو نموذج تطمح الحكومة إلى أن يجذب مشاركة أكبر من الشعب الجزائري لمساعدتها في تعويض انخفاض عائدات النفط والغاز.

وكانت الحكومة قد أطلقت أول سند محلي في أبريل 2016 لكنها واجهت انتقادات شديدة من جانب أئمة وأكاديميين أوحى من وزير الشؤون الدينية الذي قال إنه لم تتم استشارته بشأن إصدار السند، وجمعت الجزائر ما يعادل 5.8 مليارات دولار تقريبا من بيع تلك السندات في العام الماضي.

سجلت موارد "صندوق ضبط الإيرادات" المخصص لتغطية عجز الموازنة الجزائرية تراجعاً بنحو 59.5% بنهاية عام 2016 مقارنة بعام 2015، حيث بلغت موارد الصندوق 7.6 مليارات دولار في ديسمبر 2016 مقارنة بـ 18.8 مليار دولار في 2015. وأنشأت الجزائر "صندوق ضبط الإيرادات" لادخار عائدات النفط منذ 17 عاماً، ويضم الإيرادات المحسوبة من الفارق بين سعر النفط المرجعي البالغ 37 دولاراً للبرميل وسعر بيع النفط في السوق.

3.5 تخفيض الإنفاق وتوجيه الدعم: تخفيض الإنفاق وتوجيه الدعم نصح رئيس بعثة الصندوق إلى الجزائر جان فرانسوا دوفان، الجزائر بالألا تخفيض الإنفاق بشكل مفاجئ حتى لا يحدث تباطؤ شديد في وتيرة النمو الاقتصادي. وقد قررت الجزائر خفض الإنفاق بنسبة 14% هذا العام بعد خفض بنسبة 9% في عام 2016 في إطار سياسة ترشيد للتكيف مع تراجع أسعار النفط، في إطار إجراءات التقشف التي اعتمدها البلاد مؤخراً.

وتضمن قانون المالية الجزائري لسنة 2017، رفع قيمة الضرائب وخفض كتلة رواتب الموظفين، مع توقع بتراجع نفقات الدولة في المجال الاقتصادي بـ 32%، وترغب الحكومة الجزائرية في زيادة ترشيد النفقات وتسقيفها مع رفع الإيرادات، باحتساب سعر مرجعي لبرميل النفط في حدود 50 دولاراً للعام القادم.

بالإضافة إلى ذلك، نصح دوفان الحكومة الجزائرية بإحلال الدعم المباشر لفئات المواطنين الأشد احتياجاً محل الدعم الحالي للمحروقات والكهرباء بشكل تدريجي وتحرير القطاع الخاص، وكانت الجزائر تدعم شتى الأسعار من الغذاء إلى الدواء

والطاقة لكنها وافقت في 2016 على زيادات في أسعار الديزل والبنزين والغاز والكهرباء، وشهدت أسعار البنزين والديزل مزيدا من الارتفاع هذا العام.

6. خاتمة: للنهوض بالاقتصاد الوطني حتى لا يتأثر بالأزمات النفطية، يمكن سرد بعض التوصيات والاقتراحات:

- ✓ إن من أهم مميزات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة، أن نظامها الضريبي وهذا حسب رأي المستثمرين، معقد وغير شفاف ويتميز بتعدد ضرائب الذين يخضعون لها، ومن أجل تبسيط هذا النظام نرى ضرورة تقليص عدد الضرائب المفروضة على المستثمرين.
- ✓ المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية والتي شرعت منذ سنة 1990، وعدم ربطها بالأوضاع المالية والنقدية للبلاد.
- ✓ لنظام المالي الذي يتسم بالتنوع وحسن الأداء والقدرة على المنافسة أهمية قصوى لكل من تعبئة المدخرات واستثمارها بصورة منتجة. وكل بلد بحاجة إلى نظام مالي يشجع المدخرات ويوفر الائتمان بكفاءة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فضلا عن المشاريع الصغيرة، بما فيها المشاريع المملوكة للفقراء والمرأة. ولا وجود لهذا النظام في معظم البلدان النامية. ويتطلب استحداثه إطارا حديثا يتضمن بصورة تدريجية المعايير المقبولة دوليا لتكوين رأس المال، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، وسن القواعد التنظيمية، والإشراف، فضلا عن الترتيبات المتعلقة بإدارة الشركات والإفلاس المطوعة حسب الثقافة المحلية مع مواءمتها مع المعايير العالمية في الوقت نفسه. ومن الصعب بناء النظم المالية التي تلبى هذه المواصفات. ويلزم أن يساعد المجتمع الدولي البلدان النامية في النهوض بهذه المهمة.
- ✓ تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.
- ✓ العمل على وضع استراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية والإعانات الموجهة للمستثمرين بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الإعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

7. المراجع:

1. Semedo, G. (2001). *économie des finances publiques*. Paris, france: Ellipses édition marketing.
2. SEMEDO, G. (juin 2007). L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité. *L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 83, no2*.
3. أحمد الأشقر. (2002). *الاقتصاد الكلي*. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر.
4. احمد منير نجار. (مارس 1999). دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.
5. العامرية لعجال. (3 سبتمبر 2017). *الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل*. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي: <https://iefpedia.com/arab/>
6. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي. (24 جوان 2003). *تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003*. الجزائر: الدورة العامة.
7. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي. (نوفمبر 2001). *الدورة العامة التاسعة عشر. تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001*. الجزائر.
8. بنك الجزائر. (2008). *التقرير السنوي 2007/2000*. الجزائر: www.bank-of-algeria.dz.
9. بنك الجزائر. (2006). *التقرير السنوي 2006*. التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2006. الروبية، الجزائر.
10. بوخاري لخلو موسى. (2010). *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي*. لبنان: الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

11. بيان اجتماع مجلس. (24 ماي 2010). وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 4 أوت 2017،
<http://www.aps.dz/>
12. سعداد بليمان. (2010). إشكالية تحرير سعر الصرف في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: 21، جامعة الجزائر.
13. غايب وليد عبد الحميد. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
14. عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ط02، ديوان المطبوعات الجامعية.
15. فريق التحرير. (23 مارس 2017). مقالات حول: خيارات الجزائر أمام تراجع عائدات النفط والغاز. تاريخ الاسترداد 16 سبتمبر 2018، من نون بوست: <https://www.noonpost.com/content/17215>
16. مبارك بوعشة. (يومي 11/12 مارس، 2013). الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية. المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
17. مجلس الأمة. (أفريل 2005). تقرير حول البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009. الجزائر.
18. محمد بن عزة. (2015/2014). ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط والأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر.
19. محمد صلاح. (2010/2009). المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي الجزائري. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
20. محناش فتيحة - ناجية صالح. (يومي 12/11 مارس 2016). أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2004 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم. المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
21. نخله كارول. (2015، 09 25). تقارير حول: تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة - تحد وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر. تاريخ الاسترداد 16 9، 2017، من مركز الجزيرة للدراسات: <http://studies.aljazeera.net/ar/report>
22. وزارة المالية الجزائرية. (1996). قانون المالية. الجزائر.
23. وزارة المالية الجزائرية. (2000). التقرير السنوي 1990/1999. الجزائر: www.wf.gov.dz
24. وزارة المالية الجزائرية. (2009). التقرير السنوي 2008/2012. الجزائر: www.wf.gov.dz